الدراسات البينية في القرآن و الحديث، السنة ١، المجلد ١، العدد٣، الشتاء ٢٠٢٤، صص.٢٤٣-٢٧٠

دراسة نقدية مقارنة في مقوّمات الحوكمة بين المنظور الغربي والمنظور القرآني

* محمدامين تقوي فردود

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربيه، مركز اللغات، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، طهران، ايران.

Dr.Ma.Tf@isu.ac.ir

الملخص

الحوكمة مجموعة من النشاطات الجَماعية، تقوم بعملية تفاعلية من خلال سياسات وقواعد وأطر بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وتعتبر من المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام الحكومات منذ عدة سنوات ومنها الحكومات الإسلامية. وتعتبر مقوّماتها بناءً على تقارير المنظمات الدولية المختلفة معيارَ تقييم جودة الحكم على الدول. ولكن هل تطابق هذه المقومات معايير الدين الإسلامي و«القرآن الكريم»؟ يتناول هذا البحث دراسة مقومات الحوكمة بالمنهجية الوصفية وبنظرة نقدية، ويدرس وجهة نظر القرآن ومبيّنيه(عليهم السلام) في مفاهيم الحوكمة ومقوماتها. ويبين أنه من المنظور القرآني فلجميع الأنبياء الحقُّ في الحكم وفق النبوة والخلافة الإلهية، حيث أتيحت للأنبياء الوسائل حسب المنصب وحق النبوة، حتى يتولوا القيادة السياسية لأمتهم. وفي التعاليم القرآنية، ترتبط "الحوكمة" كوسيلة لممارسة السلطة أو السيادة بمسألة "الإمامة والولاية" وهي الولاية السياسية والاجتماعية. يدرس هذا البحث مقومات الحوكمة بين المنظورين الغربي والقرآني ويسلط الضوء على سيادة القانون، مكافحة الفساد، الشفافية، التسامح والمداراة، العدل والإنصاف، الشرعية والحق في إبداء الرأي، المشاركة؛ الكفاءة والفعالية والإنتاجية، والاستجابة وقبول المسؤولية. تأخذ الحوكمة من المنظور القرآني الأبعاد الإلهية السامية لإدارة المجتمع بينما تأخذ النظرة الغربية الجانب المادي والليبرالي للسيطرة على الشعوب والدول وكل هذه تسعى إلى التماسك في النظام الإداري والربط بين أجزاء الحكومة مع البعض ومع الشعب من وجوهٍ مختلفة: سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية. ويستعين البحث في إثبات إداراكاته بتفاسير القرآن الموثوقة وآراء العلماء في توسيع نظرياته.

المفردات الرئيسية

الحوكمة، الحوكمة الإسلامية، القرآن، مقوّمات الحوكمة

نوع المقالة:علميةً محكمة

تاريخ الوصول: ٢٨ سبتمبر٢٠٢٣ تاريخ القبول: ٥ ديسمبر٢٠٢٣

10.30497/isqh.2024.245459.1017

©المؤلف (المؤلفون)

الناشر: جامعة الإمام الصادق عليه‌السلام

الاحاله: تقوي فردود، محمدامين(٢٠٢٤). دراسة نقدية مقارنة في مقوّمات الحوكمة بين المنظور الغربي و المنظور القرآني. الدراسات البينية في القرآن والحديث،١(٣)، ٢٤٣-٢٧٠. https://doi.org/10.30497/isqh.2024.245459.1017

المقدمة

الحوكمة لها عدة معان فمن الناحية المعجمية هي مثل التوجيه والتشريع والحكومة وطريقة الحكم، وفي المصطلح تطلقُ الحوكمةُ على الحملاتِ وعمليات صنع القرار، كيفية ممارسة السلطة والتفاعلات بين الحكومة والمواطنين أما من منظور علم الإدارة، فإنها تشير إلى الطريقة التي يتم بها تطبيق السلطة في اتجاه إدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإدارة البلاد وتنميتها وقد قدّم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أيضًا مثل هذا التعريف لها. لقد ارتبطت هذه الكلمة دائمًا بكلمة «الحوكمة "الجيدة"» أو "المرغوبة فيها" أو "الجديرة" في نصوص الإدارة والعلوم السياسية ويضادها مصطلح «الحوكمة الفاسدة» . وتعتبر الحوكمة الجيدة إحدى النقاشات الحديثة في الإدارة العامة اذ أن اليونسكو يشير في تعريفه لهذا المصطلح إلى الآليات والعمليات والمؤسسات التي يسعى المواطنون والمؤسسات المدنية من خلالها إلى تحقيق مصالحهم المدنية وإعمال حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم.أما ما ذكره الاتحاد الأوروبي عن هذا المصطلح فهو بمعنى الإدارة الشفافة مع مراعاة الاحترام من قِبل السياسيين ومنظماتِ حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وللحوكمة الجيدة مؤشرات مثل الإجماع المركزي وقبول المسؤولية والمساواة والكفاءة والفعالية، والمشاركة في تعريفاتها المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الحوكمة غير الفعالة تسبب الفقر والركود الاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي والفوضى وانتهاك حقوق الإنسان. وبحسب ما قاله الدكتور ألواني، فمن وجهة نظر الإدارة العامة الحديثة لم تعد الحكومة اليوم الفاعل الوحيد في مجال الحوكمة بل المجتمع والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجماعات المؤثرة والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام وغيرها يتعاونون مع الحكومة ويجعلون الحوكمة تتقدم كعملية ولديهم علاقة متقابلة مع بعضهم كشبكة وليست هرمية وينخرطون في تآزر نظامي مع البعض (الوانى، ٢٠١٢أ: ١٤٦-١٤٥). ووفقاً لمايكل هيل، إذا قمنا بتضمين متغيرات خصائص السياسة وتشكيل الاتصال الرأسي والتواصل داخل التنظيم في النظام الإداري السياسي، فيمكن تصور ثلاثة مستويات للحوكمة: الأول هو مستوى التواصل الكلي بين المجتمع والحكومة، الثاني هو مستوى التواصل الرسمي بين الطبقات الرأسية وداخل المنظمة و الثالث هو المستوى العملي الذي يحدث فيه التواصل بين الأشخاص (هيل، ٢٠٢٠: ٢٠٧). وبما أنه سادت العولمة في أنحاء العالم ومنها البلدان الإسلامية فتسعى كل من البلدان التقدم في المجالات المختلفة منها السياسية والاقتصادية فتحاول كل منها في التشبه بالبلدان المتطورة الغربية وأخذ

نظرياتها وتطبيقها في هيكلية حكوماتها وعقد الاتفاقيات المختلفة مع كبار الدول الغربية التي تؤدي غالبا إلى استعمار هذه البلدان من قبلها فكرياً، ثقافياً، سياسياً، اقتصادياً وحكومياً حتى تبعدها عن المعايير الإسلامية والقرآنية. والواقع أنها تسمي مكونات نظرياتها ومقوماتها بأسماء جميلة لكن بمسميات استعمارية ومنها نظرية الحوكمة ومقوماتها فمن هذا المنطلق يجب دراسة هذه المقومات من نشأتها من وجهة نظر منظّريها دراسة نقدية من أجل قياسها مع المنظور الإسلامي للحكومة وإدارة البلد. فمن الضروري مقارنة المنظورين الغربي والقرآني من أجل الحصول على معرفة الصائبة منها والخاطئة ليتم تقويم الحكومات الإسلامية وفق المعايير القرآنية متزامنة مع تقدمها وريادتها باقي بلدانها المجاورة. فستتناول هذا البحث-القائم بأسلوب "الأبحاث المكتبية"- بمنهجية وصفية دراسة مقوّمات الحوكمة دراسة مقارنة بين المنظور الغربي ووجهة نظر القرآن الكريم والدين الإسلامي ويسلط الضوء على نظرة القرآن الكريم إلى المقوّمات الشهيرة للحوكمة في مسار الحكم. وأخيرا سيقدم جدولا نقديا مقارنا لهذه المقومات ليبين الفرق بين الأساس المعرفي والأيديولوجي لمقوّمات الحوكمة من المنظورين.

الدراسات السابقة

محمد جواد أرسطا وزملاؤه في كتيب بعنوان "الحوكمة الجيدة من منظور القرآن الكريم" وهو في الواقع ملخص لمحاضرات لقاء علمي بنفس العنوان عقد في قم عام ٢٠١٣ قام بتعريف وشرح بسيط لمفهوم الحوكمة ثم شرح تفسير آية البسملة وفي الفصل الأخير حلل معنى الحوكمة الصالحة من خلال ربطه ببعض آيات القرآن الكريم. قام غلامرضا بردبار في مقالته بعنوان "تقديم نموذج الحوكمة بمحورية الله" والتي نشرت عام ٢٠١٤ في مجلة الإدارة الإسلامية الفصلية، بتحديد واستخراج أبعاد ومعايير الحوكمة بمحورية الله ، وأخيرا قدم نموذجا مناسبا لها. في حين تقوم هذه المقالة بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الجيدة، فإنها تحلل العوامل التي ناقش حولها المفكرون الإسلاميون وتبني إطارًا لتصميم نموذج الحوكمة الجيدة. ويذكر تحت عنوان "أبعاد الحوكمة بمحورية الله": التمحور حول الله، التصريح والوضوح في الأهداف، المسؤولية ، طلب العدالة ونشر العدل، مراقبة أداء المرؤوسين، الحد من الفقر، ضمان الحرية المشروعة للشعب، الاستقرار السياسي، فعالية وكفاءة الحكومة، سيادة القانون في الإسلام، الاهتمام بالعلم والتقدم العلمي، المشاركة، مكافحة الفساد، شفافية المعلومات، سيادة الجدارة، الاستمرارية والاستدامة. منصور شعبان‌نيا في مقالته بعنوان "تحليل الاعتدال في الحوكمة الجيدة وتعاليم القرآن الكريم" التي قدمها عام ٢٠١٤ في مؤتمر «خطاب الاعتدال» الوطني يتناول موقف الاعتدال في الحوكمة الجيدة وأنه أي من الآيات الكريمة لقد أشار إليه القرآن الكريم مباشرا أو غير مباشر. ويدّعي هذا

البحث أنه وفقا لتعاليم القرآن الكريم والاعتدال يمكن أن يعتبر عونا كبيرا في نشر الحوكمة الجيدة التي أحد المفاهيم المؤثرة في مستقبل الحياة الاجتماعية للإنسان. محمدامين تقوى فردود في رسالته الماجستير بعنوان "دراسة وتقييم مكونات الحوكمة الاسلامية من منظور بناء الحضارة" التي قدمها عام ٢٠٢٣ قام بدراسة المفاهيم المفتاحية منها: الحوكمة ومكوّناتها، الحوكمة الايجابية ومكوناتها، كليات الحوكمة الاسلامية، الحضارة وبناء الحضارة من خلال الأعمال الموجودة لمتخصصي الإدارة وعلوم السياسة. وعلى أساس المطالعات النظرية لبحثه وصل إلى أن كلمة الحوكمة تطلق على مجموعة من النشاطات الجماعية التي تقوم بعملية تفاعلية من خلال سياسات وقواعد وأطر و الهدف منها هو تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وحاول في بحثه أن يدرس مفاهيم الحوكمة والحوكمة الاسلامية والحضارة ويستخلص مكونات ومؤشرات الحوكمة الاسلامية التي تؤدي إلى بناء الحضارة. وبما أن شرط بقاء الحكومة الاسلامية الذي يليه صيانة الثقافة الاسلامية هو بناء الحضارة التي تستهدف التقدم في جميع الأبعاد والحصول على إنتاجات علمية وتقنية وتتجه نحو التعالي المادي والمعنوي لجميع الشعوب ولا تنحصر في الثغور الجغرافية ويهدف لتحقيق الإرادة الجماعية في جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. هادي نهادي وزميله في مقالهما بعنوان "دراسة مؤشرات الحوكمة الجيدة و الحوكمة الصالحة من منظور نهج البلاغة" والذي نشر عام ٢٠٢٢ في المجلة الفصلية المتخصصة باسم: حكمرانى متعالى، ناقشا في بحثهما مؤشرات الحوكمة الجيدة والحوكمة الإسلامية من وجهة نظر الإمام علي (ع) وهو ما يسمى بالحوكمة الرشيدة وتم إجراء مقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف في مؤشرات الحوكمة الجيدة والحوكمة الصالحة من وجهة نظر نهج البلاغة. و تم رسم بياني راداري لأداء الحوكمة الجيدة في جميع المؤشرات الخمسة. ووفقا لنتائج هذا البحث، فإن أكبر فرق بين نوعي الحوكمة هو الاستجابة. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين نوعي الحوكمة في مكافحة الفساد. ولكن في الشفافية والشرعية، هناك فرق أقل بين نوعي الحوكمة. وأخيراً، وبناءً على نتائج البحث، فقد تم تقديم اقتراحات إلى السلطات في الدولة. وفي هذا المقال فإن المؤشرات التي يكثر ذكرها بالإشارة إلى نهج البلاغة لحكومة أمير المؤمنين عليه السلام هي كما يلي: الاستجابة، وسيادة القانون، والشفافية، والكفاءة، والفعالية، ومحاربة الفساد. حامد إيزد بخش وزملاؤه في مقال "نموذج الحوكمة في القرآن الكريم؛ استنادا إلى كلمة "التبعية" التي نشرت عام ٢٠١٩ في مجلة البحوث الأساسية للعلوم الإنسانية، قال: "الهدف الرئيسي من الدراسة هذه هو معرفة النموذج العام للحوكمة من منظور القرآن الكريم. والمنهج المستخدم في مقالهم هو أسلوب "البحث الموضوعي في القرآن الكريم بمنهج

تفسير القرآن بالقرآن". وبعد الدراسات، تم استخدام كلمة "التبعية" التي تشير في الأصل إلى "المتابعة" و"المشي عقب شخص" وهذا المعنى مشابه جدًا للمفهوم الأساسي للحوكمة ككلمة رئيسية. وقد تم في هذا البحث، من أجل دراسة الآيات، تجنب المنهج المعياري للحصول على دلالات أوضح حول الحوكمة وفق الفرضيات والأوصاف القرآنية. وأخيراً عرضت نتائج البحث على شكل نموذج الحوكمة في القرآن الكريم في المحاور الثلاثة: التابع والمتبوع والتبعية. السيدمجتبى إمامي في مقال "تحليل مفهوم الحوكمة في ضوء كلمة "الطاعة" في القرآن الكريم" الذي نشر عام ٢٠٢٢ في مجلة الأمن القومي، وبعد عرض عام لنظريات الحوكمة التقليدية، قام ببحث موضوعي عن كلمة "الطاعة" في القرآن الكريم في سياق علاقة التبعية الإسلامية. يعتمد أسلوب البحث الموضوعي في هذا المقال على كلمة «الطاعة» المفتاحية وسياقها أو استراتيجيتها محورية الآية ومحورية السياق. تظهر نتائج البحث الموضوعي معرفة قرآنية عميقة حول ماهية الحوكمة الإسلامية وكيفيتها وأهدافها. قد درس هذا البحث ضرورة الاهتمام بتبيين علاقة الطاعة بالعلم والإيمان، والاهتمام باختيار الإنسان في الحوكمة، ومستويات الطاعة المختلفة، والحاجة الدائمة إلى الطاعة عند الإنسان، ودور التقوى الأساسي في الطاعة، كالأمور الناشئة عن لنظرية الحوكمة الإسلامية.

كل هذه ولكن دراسة مقارنة بين المنظوري الغربي والقرآني لمقومات ومكونات الحوكمة وتبيين الفروق الأساسية بين المنظورين إلى هذه المقومات فتخلو في الدراسات السابقة فيتطرق هذا البحث في ملئ هذا الفراغ بإذن الله تعالى.

الحوكمة

لغة:

من الناحية المعجمية، يعود الجذر الحالي للحوكمة إلى الكلمة اليونانية Kubernan، والتي تعني التوجيه و الهدى أو الإدارة، والتي استخدمها أفلاطون فيما يتعلق بكيفية "تصميم نظام الحكم". وهذا المصطلح اليوناني هو أصل كلمة " Gubenare" في اللاتينية في العصور الوسطى الذي يشير إلى مفاهيم مثل التوجيه أو التشريع أو القيادة (نقيبي مفرد، ٢٠١٠: ٩٩). وتستخدم «الحوكمة» بشكل مترادف مع كلمة "الحكومة" في قاموس أكسفورد، وتعني الحوكمة الفعل أو أسلوب الحكم، وكذلك الإدارة أو مهمة الحكم (Hornby, 2010, 672). وبعبارة أخرى، الحوكمة تعني الحكم أو السيطرة والتحكّم باستخدام السلطة وأيضا الوجود في الحكومة (هداوند، ٢٠٠٥: ٥٢).

اصطلاحا:

هناك تعاريف مختلفة للحوكمة من وجهة نظر علوم السياسة ووجهة نظر علم الإدارة. وبما أن هذه المقالة تتناول إدارة الحكومة فتنظر إلى الحوكمة كعملية إدارية فمن هذا المنطلق فالحوكمة

هي مجموعة واسعة من القدرات والموارد لممارسة السلطة على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في دائرة فوق الوطنية (اماميان وزملاؤه، ٢٠١٨). ووفقاً لتعريف آخر، فإن الحوكمة هي عملية صنع القرار بين الجهات الفاعلة المشاركة في قضية جماعية تؤدي إلى إنشاء أو تعزيز أو إعادة إنتاج «الأعراف» و«الاجتماعيات» (Hufty, 2011). وفي تعريف آخر الحوكمة هي العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات والقوانين والسياسات مع أو بدون مساهمة المؤسسات السياسية (Rod Hague, 2016,p5). "بوئنينغر" يعرّف الحوكمة بأنها هي الحكم المنشود للمجتمع والمرغوب فيه و"لاندل ميلز" و"سراج الدين" يعرّفان الحوكمة بأنها كيفية الحكم وقيادة الناس وكيفية إدارة وتنظيم شؤون الحكومة. وفي أحد تقارير البنك الدولي تعرّف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية من أجل إدارة شؤون الأمة (نقيبى مفرد، ٢٠١٠: ١٠٠). كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ملامح ومؤشرات للحوكمة، والتي تركز على ضمان حقوق المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار وتنفيذه؛ وتشمل هذه المؤشرات سيادة القانون، الإجماع والتوافق المركزي، المشاركة، الكفاءة والفعالية، العدالة والمساواة، المساءلة، الاستجابة، الشفافية والرؤية الاستراتيجية. وهذه الميزات المذكورة وتحقيق كل منها يخلق شكلاً مناسباً للحوكمة (John Graham and Others, 2003, p2). وبالنظر إلى المكونات المتعلقة بالحوكمة يمكن القول بأن الحوكمة هي مفهوم العمليات التي تقوم بها المنظمات والمؤسسات العامة والحكومية لتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان، وتحقق أهدافها عبر مكافحة التجاوزات السياسية والإدارية والفساد من خلال مراعاة سيادة القانون (زارعي، ٢٠٠٤: ١٥٩).

لذا فإن القرارات والقوانين والسياسات، عندما يتم اتخاذها بمدخلات المؤسسات الرسمية، ستكون سياسة الحكومة بالمعنى العام وتشمل جميع المؤسسات الرسمية؛ ولكن عندما يتم ذلك دون مدخلات هذه المؤسسات، فإنه سيكون وكيلاً للسياسة الشعبية بالمعنى العام ويشمل جميع المؤسسات غير الرسمية. والسياسة كالحوكمة هي مفهوم الأنشطة المتعلقة بإنشاء العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القوانين والقرارات السياسية الملزمة، وتشير إلى طريقة اتخاذ القرارات التشريعية وإقرار السياسات الملزمة (ميراحمدي، ٢٠٢١: ٣١).

بهذه التعاريف يكون للحوكمة مفهوم مقتبس من التشريع والحكومة وطريقة الحكم، وبمعنى آخر الحوكمة هي حركات وعمليات صنع القرار وكيفية ممارسة السلطة والتفاعلات بين الحكومة والمواطنين. كما جاء في التعريف الذي قدمه البنك الدولي للحوكمة ما يلي: "ممارسة السلطة

السياسية واستخدام الموارد المؤسسية لإدارة مشاكل وشؤون المجتمع في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (موقع البنك الدولي).

وبقول كلي تؤكد الحوكمة على مفهوم "الشراكة" بدلاً من (وليس ضد) المشاركة والمساهمة. ورغم أن «المشاركة» لها مفهوم مقبول ومثالي، إلا أنه عندما يطرح موضوع المشاركة على مستويات الإدارة الحكومية فإن معناها أن الحكومة في القمة وبقية مكوناتها والفاعلين في الأسفل منها، وتطالبهم الحكومة بمشاركتهم، أو تُجبرهم على قبولها؛ لكن "الشراكة" لها مفهوم يتجاوز "المشاركة والمساهمة"؛ بمعنى أنه في هذه الحالة، الأفراد والمجموعات والجهات الفاعلة المختلفة ، يجلب كل منهم الموارد معهم مثل تأسيس شركة ويتشاركون مع بعضهم البعض في شيء ما. وفي هذه الحالة، لم يعد هناك شخص أو مجموعة في القمة، بل يقوم كل فرد بأنشطة خاصة مع أدوار ومسؤوليات محددة، وفي هذه الحالة ستكون المجموعة هي مديرة شؤون البلاد كلها (منوريان، ٢٠٠٠: ١٩).

نظرة قرآنية إلى الحوكمة

في الثقافة الإسلامية تُستخدم مفاهيم مثل «الحاكم والقاضي والوالي ونحو ذلك تعبيرا للحكم والحوكمة؛ حيث ذُكر في رواية: «قَد جَعَلتُهُ عَلَيكُم حاكِمًا (الكليني، ١٩٨٦: ١/ ٦٧) وفي رواية أخرى. : "جَعَلتُهُ عَلَيكُم قاضِيًا"" (الكليني، ١٩٨٦: ٧/ ٤١٢)؛ أو مفهوم رئيسي آخر قد تم استخدامه في القرآن هو كلمة «الولاية». على ما صرح به سماحة آية الله معرفت في كتابه «ولاية الفقيه» وردت كلمة "الحكم" في القرآن الكريم للإشارة إلى الحوكمة، فمثلاً في الآية الكريمة: «يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ ... عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»(ص:٢٦) ، فبناءً على هذا فلجميع الأنبياء الحقُّ في الحكم وفق حكم النبوة والخلافة الإلهية، والأنبياء الذين أتيحت لهم الوسائل حسب المنصب وحق النبوة، قد تولوا القيادة السياسية لأمتهم مثل النبي موسى عليه السلام الذي كان طوال حياته قد تولى السياسة والقيادة على بني إسرائيل، كما كان النبي داود ومن بعده ابنه النبي سليمان يحكم الناس على حق النبوة التي أعطاهم الله سبحانه(معرفت، ١٩٩٨: ١١٩). ولو أن البعض قد ادّعوا أن «الحكم» في آية «...فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ»(ص:٢٦) بمعنى «القضاء» ولكنه جدير بالذكر أنه حتى لو افترضنا هذا المعنى لهذه الكلمة في الآية الكريمة فالمقصود هو « طريقة القضاء» التي هي فرع من فروع الحوكمة بقرينة أن الله سبحانه يكمل الآية بأنه يأمر بالقضاء متزامنة بالعدل والحق بما أن خطاب الآية عام، خاصة مع تفرع حق الحكم في مسألة كونه خليفة الله، الذي لا يمكن أن يكون له رأي في جانب واحد من الموضوع فقط. وعلى المبدأ نفسه، رأى الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) أن حقه في الحكم مستمد من نبوته كما قال الله سبحانه: « إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّه...»(النساء:١٠٥)

فـ«الحكم» هنا ليس مجرد القضاء، بل القضاء جزء منه. وأساساً إذا لم يحكم الدين المجتمع، فلا يمكن القضاء بالحق ولا الحكم على الحق. لأن الآيات التي تتعلق بالقضاء بالحق أو العدل، فإنها توحي بالحاجة إلى شيء أسمى من القضاء وهو الحكم والحوكمة(معرفت، ١٩٩٨: ١٢٠).

في التعاليم القرآنية، ترتبط "الحوكمة" كوسيلة لممارسة السلطة أو السيادة بمسألة "الإمامة والولاية". وكلمة «الولاية» مرادفة لكلمات مثل «الإمارة»، «الحكومة»، «القيادة»، «الزعامة» و«الرئاسة» كما يقال لمن يحكم منطقة أميرها، والمنطقة التي تغطيها حكومته تسمى أيضًا ولاية وإمارة. والولاية مشتقة من جذر "ولي" بمعنى "القرابة"، فتستعمل أيضاً في حالة القرابة والمودة، وهذه الكلمة بجميع مشتقاتها تستخدم بنفس المعنى: "ولى البلد" أي حكم عليه ووضعه تحت سلطته(ابن منظور، ١٩٩٣: ٤١١/١٥) "ولّاه الأمر" أي جعله واليا عليه: جعله أميرا. و "تولّى الأمر" أي تقلّده و قام به (المرجع نفسه: ٤٠٧). فباختصار، تستخدم هذه الكلمة في الحالات التي يقصد فيها الهيمنة السياسية والحكم الإداري. وفي نهج البلاغة وردت كلمة "الوالي" ١٨ مرة، و"ولاة" - جمع الوالي - ١٥ مرة، و"الولاية والولايات" ٩ مرات، وفي كل هذه الحالات المقصود هو نفس مفهوم الإمارة والولاية والحكومة السياسية (معرفت، ١٩٩٨: ٤١-٤٠).

وكما صرح به آية الله مكارم الشيرازي، في بعض آيات القرآن الكريم، فإن مكانة الولاية، وهي الولاية السياسية والاجتماعية، قد أُسندت إلى الله ورسوله والمؤمنين عندما يقول: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» (المائدة:٥٥)، بل في النظرة القرآنية مسألة الإمامة والولاية لا تنفصل عن مسألة الحكم والحكومة، بل إن روح الإمامة والولاية هي السيادة على النفوس والأبدان وإرشادها إلى الصراط المستقيم والسير بها نحو الكمال والسعادة (مكارم الشيرازي، ١٩٤٤: ١٧). فلذلك قد وردت الولاية الإلهية والولاية الشيطانية في القرآن الكريم متواجهتين؛ حيث يقول: « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذينَ آمَنوا يُخرِجُهُم مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النّورِ وَالَّذينَ كَفَروا أَولِياؤُهُمُ الطّاغوتُ يُخرِجونَهُم مِنَ النّورِ إِلَى الظلمات...» (البقرة: ٢٥٧). كما يقول الله سبحانه في سورة النور المباركة: « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا» (النور: ٥٥). إن سيادة الدين والشرائع الإلهية على المجتمع، وتحقيق الاستقرار والأمن الكامل في كل مكان، والعبادة الصادقة للرّب والقضاء على الشرك والوثنية هي أهداف الحكومة الإسلامية. ولذلك فإن أي أسلوب للحوكمة يجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخل القرآن الكريم في آيات أخرى «تحقيق الأمانة» كحكومة

إلهية، و«الحكومة العادلة» كطريقة للحوكمة، عندما يقول سبحانه: « يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى...»(ص: ٢٦). فالحكم بالحق يعتبر نتيجة وفرعا للخلافة والحكومة وهو يؤكد أن معنى «الجعل» هنا ليس أنه أُعطي كرامة الخلافة ومكانتها؛ بل المقصود تحقيق الكرامة التي أعطاه الله إياه قبل ذلك بقوله في الآية الكريمة: « وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ»(ص: ٢٠). وكما قال العلامة الطباطبائي في تفسيره: «هذا يؤيد أن المراد بجعل خلافته إخراجها من القوة إلى الفعل في حقه لا مجرد الخلافة الشأنية لأن الله أكمله في صفاته و آتاه الملك يحكم بين الناس»(الطباطبائي، ١٩٩٦: ١٩٤-١٩٥). ومن الواضح أن إيجاد الموقف المذكور وتحقيقه يعتمد على وجود الحكومة والولاية.

من وجهة نظر الإسلام فإن مراقبة الناس للوكلاء من الأمور التي أوصى بها الإسلام في التعاليم الإسلامية وكانت مؤكدة عليها من قبل رسول الله وأهل بيته عليهم السلام كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَ كُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (المجلسي، ١٩٨٢: ٣٨). والله سبحانه قد اعتبر المسلمين خير أمة بسبب أمرهم البعض بالمعروف ونهيهم البعض عن المنكر كما قال: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...»(آل عمران: ١١٠) فمن المنظور القرآني فإن الحوكمة وإدارة المجتمع لا تقتصر على الحُكام، بل هناك الحق والواجب لأفراد المجتمع في المشاركة فيه، كما جاء في الآية الكريمة: «وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»(آل عمران: ١٠٤). والآية تعتبر المسلمين أمة وجماعة يدعون بعضهم إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؛ ولذلك فإن مسؤولية الأفراد في الإسلام لا تنفصل عن مسؤولية الوكلاء وأصحاب المناصب، فإذا قامت الحكومات بإدارة المجتمع فإن الناس هم أيضاً أعضاء المجتمع ذلك، وفي رواية أخرى تم تفصيل ذلك عندما قال(ص): «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَ كُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَ اَلْأَمِيرُ اَلَّذِي عَلَى اَلنَّاسِ رَاعٍ وَ هُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَ اَلرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَ هُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ وَ اَلْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ بَعْلِهَا وَ وُلْدِهِ وَ هِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ وَ اَلْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَ هُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُ أَلاَ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَ كُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (ديلمي، ١٩٩٢: ١/ ١٨٤) وأبدى عن مسؤولية كل أحد عن من يعيش أو يعمل معه أو تحت إشرافه. كما يرى الشيخ المفيد أن السياسة (الحوكمة) هي استخدام السلطة لإدارة شؤون الناس الدينية والدنيوية والإشراف والرقابة والولاية على مختلف جوانب حياتهم السياسية والاجتماعية وأمرهم ونهيهم من أجل ضمان دنياهم وآخرتهم(المفيد، ١٩٩٢: ٤٤ نقلا عن خالقي، ٢٠٠٧: ٤٤).

ويرى ابن خلدون في كتابه «المقدمة» أن في الحوكمة الإسلامية نوعاً من الدمج بين السياسات الدينية والسياسات العرفية ويؤكد على أنه: «من الضروري للحاكم الإسلامي أن يراعي حقائق

المجتمع الناتجة من التفكير العقلاني في أوامره، وعليه أيضاً أن يحرص على ألا تضعف مكانة الشريعة ولا يتم إهمالها" (ابن خلدون، ١٩٩٠: ٢٧٣/١)؛ وكما أكد ابن خلدون على مفهوم العدالة ومكانتها في كل من السياسة الشرعية والعرفية، وفي هذا الصدد قد ناقَشَ عن دور العدالة في السياسة العقلانية وأظهر أن مفهوم العدالة في النظام الملكي ليس إلا توفير الرفاهية ومصلحة الرعيّة وحقوقهم(المرجع نفسه: ٧٩/١). وعلى هذا يمكن القول بأن النظام القانوني المثالي الذي يلبي أهداف الإنسان بشكل كامل لن يرتكز فقط على العادات والمصالح العرفية، بل يتطلب أن يؤخذ بعين الاعتبار ذاك الجانب الآخر منه أيضًا كما ذُكر(سيد باقري، ٢٠٠٥: ٧٠-٩٦).

مقومات الحوكمة بين المنظورين الغربي والقرآني:

سيادة القانون:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يذكر تحت عنوان العدالة أنه يجب تنفيذ الأطر القانونية، وخاصة حقوق الإنسان، بشكل عادل ودون تمييز وهذا يعني سيادة القانون(John Graham and Others, 2003, p3). كما أنه يصرح ذيل الشرعية بأن التركيز على الإجماع ضروري وعلى الحوكمة الجيدة أن توفر السياسات والإجراءات الأكثر ملاءمة للتّوصل إلى الإجماع والتوافق في الآراء بشأن أفضل فائدة ممكنة للمجموعة مع تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة(نفس المرجع). ومن وجهة نظر الإسلام فالشرعية والميل إلى القانون بمعنى الاعتراف واحترام الأعراف التي تنظم العلاقة بين الحكومة والمواطنين وبين المواطنين مع بعضهم البعض (درخشة وشجاعي، ٢٠١٥: ١١). إن الله سبحانه في الآية: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (البقرة: ٢٢٩) وغيرها من الآيات المشابهة يؤكد بوضوح على حدود الله وشرائعه وقوانينه وضرورة الاهتمام بها والعمل بها والطاعة لها دون أي تجاوزات لا إفراطاً ولاتفريطاً، «فَلَا تَعْتَدُوهَا»، ويعتبر التعدي على القانون ظلمًا. وفي عهد النبي (ص) كانت قد انقسمت قوانين المجتمع المدني إلى مواضيع مختلفة، سياسية واقتصادية وحقوقية وجنائية وعسكرية وأسرية وثقافية، وقد كان من روائع نظام نبي الإسلام (ص) الاهتمام المزدوج بالقوانين الفردية والاجتماعية، والحقيقة أن تشريعه لم يكن مقتصرا على المجال المجتمعي، كما لم يبق في المجال الفردي. (زركري نجاد، ١٩٩٩: ٣٢٥-٣٢٦). إن أصالة سيادة القانون مبدأ مشترك في الحوكمة؛ ويمكن أن نذكر مثالاً عملياً لتقبّل القانون والشرعية وطاعتها قصة الإمام علي (ع) في قضية شكوى يهودي ضده (ع) أمام القاضي، عندما يخاطب القاضي قائلا: «لا تنادني أبا الحسن، فإن الكنية علامة احترام وتفويق؛ بل نادني بـ"علي": قل «يا علي». وفي النهاية يقبل رأي القاضي الذي هو ضده. فالشخص الأول للدولة -هو نفسه- كان

يساوي الشخص العادي في الشرعية وسيادة القانون و هذا هو نموذج علوي لهذه المقومة للحوكمة (بصيري، ۲۰۰۶: ۱۶).

لقد ورد في القرآن الكريم أن المقصد والهدف من إرسال الأنبياء والكتب السماوية ومعايير الشريعة وقوانينها، وبعبارة أخرى مقصد التشريع الإلهي هو تنفيذ العدل والقسط، كما قال تعالى: «لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلَنا بِالْبَيِّناتِ وَ أَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَ الْمِيزانَ لِيَقُومَ النّاسُ بِالْقِسْطِ» (الحديد: ۲۵). ومن ناحية أخرى، استنادا إلى الآية الكريمة: « إِنَّ اللَّهَ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّوا الأَماناتِ إِلىٰ أَهلِها وَإِذا حَكَمتُم بَينَ النّاسِ أَن تَحكُموا بِالعَدلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كانَ سَميعًا بَصيرًا (النساء: ۵۸) أن الله تعالى يأمر بأداء الأمانة، فأداء الأمانة مدخل إلى القانون والشرعية (الخامنئي، ۲۰۱۳)

مكافحة الفساد:

تتناول أول وأهم وثيقة دولية متعددة الأطراف "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (باليرمو ۲۰۰۰) جريمة الفساد والتعريف الوارد في هذه الوثيقة هو في الواقع مجموعة من الوثائق الأمريكية والأوروبية المختارة. ووفقاً للفقرة الأولى من المادة ۸ من الاتفاقية، فإن الفساد هو: «وعد بتقديم عرض لإعطاء أو إعطاء امتياز غير قانوني لموظف عمومي (حكومة) بشكل مباشر أو غير مباشر لنفسه أو لشخص آخر أو مؤسسة أخرى، بهدف إجبار ذلك المسؤول على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل ذي صلة لمهامه الرسمية. وطلب أو قبول امتياز غير قانوني من موظف عمومي (حكومة) بشكل مباشر أو غير مباشر لنفسه أو لشخص أو كيان آخر بقصد أداء أو الامتناع عن أداء عمل في اتجاه واجباته الرسمية في المقابل(ربيعى، ۲۰۰۴: ۴۰-۳۹). بالإضافة إلى الرشوة للمسؤولين، والتي تم تقديمها كمثال على الفساد في جميع الوثائق الإقليمية وكذلك في اتفاقية باليرمو، تعتبر الأفعال التالية أيضًا أمثلة على جريمة الفساد: «الإساءة أو (المتاجرة بالنفوذ) من قبل أصحاب المناصب العامة والحكومية / الاستخدام غير السليم أو تدمير الممتلكات والأصول العامة والحكومية من قبل أصحاب المناصب / إخفاء عائدات الفساد / إساءة استخدام المسؤولية لتحقيق مكاسب شخصية (إساءة استخدام الوظيفة) / تراكم الثروة بشكل غير قانوني من خلال استغلال المسؤولية والمنصب الرسمي / استخدام معلومات مصنفة أو سرية لتحقيق مكاسب شخصية / تغيير استخدام وسوء استخدام الممتلكات العامة / الحصول على أرباح غير مشروعة / الفساد (الرشوة) في القطاع الخاص / تنقية الأموال وعائدات الفساد / الجرائم المتعلقة بالتدقيق الحسابي / التوسط في التأثير من قبل الأفراد (المرجع نفسه: ۴۱-۴۲).

أما من المنظور القرآني فالفساد، وهو عكس الصلاح، يعني خروج كل شيء عن الاعتدال والتوازن؛ (الراغب الأصفهاني، ۱۹۸۳: ۶۳۶) لأن صلاح أي شيء هو نفس حاله الطبيعي الذي خُلِق على أساس

نظام الله الأحسن وعلى العدل والاعتدال. إن وجود الفساد في الحكومات أمر ممكن، لكن ما ورد في خصائص جميع أنواع الحوكمة هو مكافحة الفساد. والحقيقة أن الحكومة المبنية على الحوكمة تحاول الوقوف ضد استغلال السلطة بأهداف سيئة وتواجه الفساد بكافة أنواعه، بما في ذلك الفساد الأخلاقي والمالي.

وفي القرآن مواضيع مثل الإنحراف عن سبيل الله (الأعراف:٨٦)، تدمير بنيان الأرض وإهدار مواردها الطبيعية (الأعراف:٥٦)، تدمير الزراعة (البقرة:٢٠٥)، سفك الدماء والقتل (البقرة:٣٠)، الإبادة الجماعية (البقرة:٢٠٥)، الظلم (الأعراف:١٠٣)، الكفر بالله (البقرة:٨ و١٢)، الشرك والإعراض عن التوحيد (آل عمران:٦٣)، إذلال أعزة البلاد في الحرب (النمل:٣٤)، السرقة (يوسف:٧٣)، منع انتشار الدين التوحيدي في المجتمع (النحل:٨٨)، قطع الرحم (محمد:٢٢)، الاستعلاء العنصري والغطرسة (الإسراء:٤) والتطفيف والغش(هود:٨٤ و ٨٥ ؛ الشعراء:١٨١ و ١٨٣) كأمثلة على الفساد.

وبالإضافة إلى أن المَلَكية والفردية لا تتوافقان مع المنهج الإسلامي الذي يؤمن بالشرعية الإلهية والقبول الشعبي للحكومة، فقد ظهر عبر التاريخ وفي الممارسة العملية للحكومات المختلفة أنه المَلَكية والفردية مكان مناسب لنمو الفساد (ملك زاده، ٢٠٠٦: ٥٤-٥٥). وكان يحاول رسول الله (ص) دائماً أن يفصل طريقة الحكم النبوي عن هذه الطريقة المَلَكية، لدرجة أنه كان أحياناً ينام على حصير ممزق فيُلقي الحصير أثرا على جنبه، وما كان طعامه إلا قبضتان من شعير وحفنة من الخضر (النيسابوري، (ب.ت): ١٨٩).

وتجدر الإشارة إلى أن من المطارح التي يحدث فيها الفساد في الحكومات عندما يعتبر الحاكم والمقربون منه أنفسهم أصحاب حقوق أكثر من غيرهم، ويسمحون لأنفسهم باستخدام الإمكانيات الحكومية لغرض شخصي وغير محدود وانتفاع شخصي بالمرافق الحكومية. لكن في التاريخ الحكومي لنبي الإسلام صلى الله عليه وآله يمكن ملاحظة أن قلة الإمكانيات في الحكومة كانت موجهة إليه وعلى أقاربه ضغطاً أكثر من أي شخص آخر، ولا يعتبرون أي امتيازات خاصة لأنفسهم (درخشة وموسوي نيا، ٢٠١٨: ١٣ و١٤). والآية الكريمة هذه « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ» (هود:١١٦) إنها توبيخ من الله للسابقين من الحكومات والتي تعتبر إهمال الفساد سببا في هلاك المجتمعات. وفي الآية: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (المائدة:٣٣) يأمر

الله تعالى بمحاربة الفساد والمفسدين، وإضافة إلى ذلك يفرض عليهم عقوبة شديدة في الدنيا والآخرة، ويحاول من خلال بيان مثل هذه العقوبة أن يمنعهم من الفساد. وفي الآية: « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ »(البقرة:٢٥١) يعتبر محاربة الفساد جهاداً في سبيله ودفعاًللمفسدين، ومن ناحية أخرى يحذر من أنه إذا لم تتم محاربة الفساد فسوف ينتشر في كل أنحاء البلاد.

الشفافية:

يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ذيل عنوان قبول المسؤولية لأصحاب الحكم أنه ستعتمد الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، ويجب أن تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات متاحة مباشرة للأشخاص الذين هم على اتصال بها، كما ينبغي توفير المعلومات الكافية للتعرف عليها والسيطرة عليها(John Graham and Others, 2003, p3). يتم تحقيق الشفافية في الإسلام من خلال الرقابة السليمة في الممارسات الحكومية، والرقابة كظاهرة دينية ضرورية لمنع انحراف الحكومة بقلبها وقالبها عن مسارها الأصلي. وفي الآية السادسة من سورة الحجرات، يخاطب القرآن الكريم المؤمنين، والحقيقة أنه يخاطب الحكم والحكومة، فيقول: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ»(الحجرات:٦)؛ يعني راقبوا الأمور حتى إذا جاءكم خبر من مصدر واحد دون تواتر فيه فافحصوا عن صحته وكذبه وتبينوه بشفافية وصراحة. و«التبيّن» في هذه الآية (فَتَبَيَّنُوا) يعني التوضيح وإعطاء الشفافية، وعاقبة عدم القيام بذلك هي الإضرار بالآخرين والندم. كما أن الإمام علي (ع) لما دخل العراق خاطب أهل العراق فقال: «دَخَلْتُ بِلَادَكُمْ بِأَشْمَالِي هَذِهِ وَ رِحْلَتِي وَ رَاحِلَتِي ها هِيَ فَإِنْ أَنَا خَرَجْتُ مِنْ بِلَادِكُمْ بِغَيْرِ مَا دَخَلْتُ فَإِنَّنِي مِنَ الْخَائِنِينَ» (ابن شهر آشوب، ٢٠٠٠: ٢/٩٨؛ بحارالانوار، ١٩٨٢: ٤٠/ ٣٢٥) وخطب أهل الكوفة أيضاً فقال: «يا أهلَ الكوُفهِ، إذا أنا خرَجتُ من عِندكُم بغَير راحلَتي ورحَلي، و غلُامي فلُان؛ فأنا خائِنُ». (ابن ابى الحديد، (ب.ت): ٢/ ٢٠٠). وبحسب الأحاديث المذكورة فإن أمير المؤمنين (ع) يوصي الناس بأن من حق الناس مراقبتهم بشفافية والتعامل معهم إذا كثرت أموالهم (الموسوي وآخرون، ٢٠١٨: ٢١٢)

كما كان النبي (صلى الله عليه وآله سلم) يتحدث دائمًا بصراحة وشفافية ووضوح مع المؤمنين وشعبه، ولم يفعل أي شيء بغرض سياسي غشاً أو غموضاً أو إرضاءً لغير الله، وكان يتساهل في الحالات التي تتطلّب الضرورة وكما هو الحال بالنسبة لقصة «عبد الله بن أبي» الذي فيه قصص

مفصلة (المجلسي، ١٩٨٢ :٤١/ ٦٥). فالشفافية تؤدي إلى شرعية الحكومة وكسب ثقة المجتمع. وكما طرح رسول الله (ص) قبل معركة أحد، موضوع الدفاع عن المدينة المنورة ضد المشركين في المجلس العسكري ليتم النقاش الاستراتيجي حوله (الطبري، ٢٠٠٨: ٥٠٢).

والرسالة ٥٠ من نهج البلاغة تبدي عن هذا الموضع عن الإمام علي عليه السلام حيث يقول: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ حَقّاً عَلَى الْوَالِي أن... أَلَا وَ إِنَّ لَكُمْ عِنْدِي أَلَّا أَحْتَجِزَ دُونَكُمْ سِرّاً إِلَّا فِي حَرْبٍ وَ لَا أَطْوِيَ دُونَكُمْ أَمْراً إِلَّا فِي حُكْمٍ»(السيد الرضي، ٢٠٢٠: ٤٧٥-٤٧٤) وفي هذه العبارة يقول علي (عليه السلام) إن حقَّ الناس على الوالي والحاكم ألا يخفي عنهم إلا أسرار الحرب؛ وقوله: «أَلَّا أَحْتَجِزَ دُونَكُمْ سِرّاً» يعني الشفافية.كما أشار أمير المؤمنين(ع) في رسالته إلى مالك الأشتر إلى قاعدة الإصحار حيث يقول: «وَإِنْ ظَنَّتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفاً فَأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ، وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ، وَ رِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ، وَإِعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ» (المرجع نفسه: ٤٩٢)، والشفافية والتصريح بما يتعلق بالناس واجب، ولعل عدم التصريح به يسبب الشك والخيبة والاستياء بينهم، لذلك يأمر عليه السلام مالك الأشتر بالشفافية في مثل هذه الأمور وعبّر عنها أنها تسامح مع الناس وميلهم إلى الحق.

التسامح والمداراة:

إن فكرة التسامح والمداراة في العلوم الإنسانية من حيث الأنساب التاريخية نشأت من عصر الصراعات الدينية في أوروبا وكانت تعني في البداية حق الفرد في اختيار دينه وممارسة شعائره، وقد شملت تدريجيا التسامح تجاه أي معتقد (بشيرية، ١٩٩٥: ٧١). بدأ جون لوك موضوع التسامح من الدين ومعرفة حقيقته وفقًا لتجربته في الحروب الدينية والاشتباكات الأيديولوجية الناجمة عن الطائفية المهنية ووجهات النظر العالمية المتنوعة فيما يتعلق بالمسيحية، فإنه يدعي أن السبب الرئيسي للاشتباكات الاجتماعية في عصره متجذر في المعتقدات الدينية الشخصية؛ وبهذه الطريقة، يعطي كل شخص الحق لنفسه، بنظرته المبتكرة وغير الصحيحة أحياناً للدين، في أن يسمي طريقة تفكيره ديناً خالصاً وبنفس الوقت يسمي طريقة أخرى ارتدادا من الدين، لمجرد أنه لا يتبع طريقته وطريقته ومع آرائه، ويبادر باضطهاده وسرقته بل وقتله باسم الدين؛ بالإضافة إلى ذلك، لا يُعرف مدى قرب منهجه وموقفه من الحق (شريعت، ٢٠٠٣: ١١٢). عندما ننظر في المصادر الدينية نرى أنه عندما أراد الله تعالى أن يرسل النبي موسى وهارون (عليهما السلام) كبداية لدعوة موسى العلنية إلى أعظم طاغية زمانه الذي ادعى أنه هو الرب الأعلى لهم كافة فأرسلهما من أجل توفير الأرضية اللازمة لتنفيذ الحكم الإلهي أوصاهما بالرفق والتسامح والمداراة باعتباره أحد المبادئ الأساسية

للحوكمة؛ وينصح حُكامه باللين مع ذلك الطاغوت العظيم في زمانه فيقول: «فَقُولا لَهُ قَوْلًا لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى» (طه: ۴۴) ويعبر عن نتيجة مثل هذا اللقاء التذكر منه وأخذ العبرة منه ووصوله إلى الرهبة والخشية، والخشية هي الخوف المقترن باحترام.

في سورة الأنبياء، يدعو القرآن الكريم نبي الإسلام (ص) "رحمة للعالمين" حيث يقول: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» (الأنبياء:۱۰۷). ولهذا السبب كانت جهود نبي الإسلام (ص) طوال فترة رسالته، وخاصة خلال فترة حكمه للمدينة المنورة، تهدف إلى جعل طاعة الناس واتباع تعاليم الإسلام مبنية على العقل والإرادة والاختيار ولم يكن تحقيق هذا الهدف ممكنا إلا بالتسامح والمداراة مع الشعب. ولهذا السبب كان النبي صلى الله عليه وآله سلم عندما كان مُجبرا أن يواجه العدو عسكريًا، كان إظهار السلام والرفق والتسامح من مبادئه السلوكية. التسامح والمداراة مع عامة الناس سواء وافقهم أو اقترب منهم أو خالفهم (درخشة وموسوي نيا ۲۰۱۸: ۱۵) وهذا هو سبب قول الله تعالى لرسول الرحمة (ص): «فَبِما رَحمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُم وَلَو كُنتَ فَظًّا غَليظَ القَلبِ لَانفَضّوا مِن حَولِكَ» (آل عمران: ۱۵۹)

ومن خلال التعبير عن صفات اللّينة واللطف والرفق والمودة والتسامح التي كان يتمتع بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتي نشأت من الرحمة الإلهية، فإنه يسلط الضوء على هذه الخاصية المهمة للحوكمة ويحدد أن عدم مراعاة هذا المبدأ في الحوكمة يؤدي إلى الفرقة والتشتت والغربة للشعب والمواطنين من الحكّام والحكومة. والإمام علي عليه السلام في الرسالة ۵۳ من نهج البلاغة موجهة إلى مالك الأشتر يقول له: «وَ أَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَ الْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَ اللُّطْفَ بِهِمْ، وَ لَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَ إِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»(السيد الرضي،۲۰۲۰: ۴۷۸) وهذه "الرحمة والمحبة واللطف" القلبية مع الرعايا أو المواطنين وعدم العنف معهم واعتبارهم إخوة هو مبدأ وأساس الحوكمة المثالية عنده.

العدل والإنصاف :

يصرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأن العدالة تعادل المساواة وعلى هذا فيجب أن تتاح الفرصة لجميع الرجال والنساء لتحسين الرفاهية والحفاظ عليها (John Graham and Others, 2003, p3). يقول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ...» (النحل: ۹۰)، أي أن هناك أمر قد صدر من الله، وهو أمر لا رجعة فيه وواجب التنفيذ: «العدل والإحسان» يعني كونوا عادلين منصفين وافعلوا الخير... فبدون العدل لا يتحقق الإحسان. وللإحسان في الأدب العربي ثلاثة مظاهر: ۱. فعل الشيء على أكمل وجه؛ ۲. فعل الخير؛ ۳. استحسان الشيء (ابن منظور، ۱۹۹۳: ۱۳۴/ ۱۱۴)؛ ولا تتحقق مظاهر الإحسان الثلاثة إلا في ضوء العدالة. و قالَ الرَّاغِبُ في قَوْلِه تعالَى:

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسانِ. إنَ الإحْسانَ فوْقَ العَدْلِ، و ذلِكَ أَنَّ العَدْلَ بأَنْ يُعْطِيَ ما عليه و يأْخُذَ ما لَهُ، و الإحْسانَ أَنْ يُعْطيَ أَكْثَرَ ممَّا عليه و يأْخذَ أَقَلّ ممَّا لَهُ، فالإحْسانُ زائِدٌ على العَدْلِ فتحري العَدْلَ واجِب و تَحري الإحْسان نَدْبٌ و تَطَوّع(الراغب الإصفهاني، ١٩٨٣: ٢٣٧-٢٣٦).

يعرّف رسول الله (ص) نفسه كالحاكم الإسلامي العظيم من عند الله وحسب قول الحق سبحانه أنه المسؤول عن العدل وإقامته في حوكمته حيث يقول تعالى: «...وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ...» (الشورى:١٥). وأيضاً يقول: «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنوا كونوا قَوّامينَ لِلَّهِ شُهَداءَ بِالقِسطِ وَلا يَجرِمَنَّكُم شَنَآنُ قَومٍ عَلىٰ أَلّا تَعدِلُوا اعدِلوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبيرٌ بِما تَعمَلونَ»(المائدة:٨) والآية موجهة لعامة المؤمنين، وخاصة للولاة والمعنيين والحكّام وأصحاب المناصب، أنه يجب عليهم أن يكونوا بكل طاقتهم قائمين بالقسط والعدل والإنصاف وشهوداً لها وهذا القيام لايصدر إلا لله وفي سبيل الله بقدر ما يحذرهم من أن تؤدي كراهية أو عداوة أو ضغينة داخلية ضد شعب أو حزب أو حركة إلى عدم إنصافهم، فيقول صراحة ودون أي قيود: «اعدِلوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوىٰ». كما أن جهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت كبيرة في اتجاه تحقيق العدالة. لقد انقسمت العدالة في تاريخ البشرية إلى مجالين: القضاء وتوزيع الإمكانيات، ولكن في عهد نبي الإسلام (ص) كانت كل جهوده على إفهام العدالة بمعناها المتعارف لدى أفراد الأمة الإسلامية وإضافة إلى ذلك كان يحاول أن ينشئ وينمي خلق الرغبة في العدالة لديهم كما أنه قد توسّع مفهوم العدالة في وجهة نظره؛ وتحديد العدالة كشرط للحكم، وشرط لإمامة صلاة الجماعة، وضرورة ملكة العدل للقائد السياسي للمجتمع هي أمثلة على هذا التوسع الدلالي. (زركري نجاد، ١٩٩٩: ٣٣٣-٣٣٤).

وعلى هذا يقول الله سبحانه في سورة الحشر: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...»(الحشر:٧) ويشير بصراحة إلى ضرورة تداول الثروة بين جميع المسلمين وينتقد سياسة تركيز الثروة والتكاثر وتداولها بين الأغنياء والأثرياء في المجتمع(درخشه و موسوى نيا، ٢٠١٨: ١٨). وفي الشريعة الإسلامية، تعتبر المحاكمة العادلة أحد المبادئ العامة. المبدأ الذي يجب أن تقاس به الأحكام القضائية والعدل في زمرة أسباب الأحكام وعللها، وليس معلولا ولا تابعا ولا خاضعاً للأحكام، بل الإسلام دين عادل، وعلى هذا فإن مبدأ العدل نفسه هو من مبادئ الشيعة في الإسلام. إن إقامة العدل في مختلف مجالات الحياة الجماعية للإنسان يتطلب حقوقا وواجبات، ويتم التعبير عنها أحيانا في قالب النصوص الدينية، وأحيانا يهتدي الإنسان بحكمته وعقله الذي يعتبر

النبي الداخلي إلى هذا المبدأ، وفي كل الأحوال اتساق القواعد والأحكام الصادرة عن الإنسان مع أساس مبدأ العدالة يجب أن تنسجم مع الفهم الطبيعي للضمير الإنساني) موسوى وزملاؤه، ٢١٢:٢٠١٨)

للديمقراطية ثلاثة جوانب: اجتماعي واقتصادي وسياسي: جميع الرجال والنساء، الأغنياء والفقراء، بغض النظر عن أي تحيزات طبقية، متساوون اجتماعيا ويجب معاملتهم على المساواة. ومن الجانب الاقتصادي، الديمقراطية بمعنى وجوب أن يكون هناك توزيع صحيح ومناسب للثروة في المجتمع، ويجب أن تتم إزالة الكثير من الاختلافات القائمة على الثروة، والجانب السياسي للديمقراطية يعني وجود الحقوق السياسية أي حق التصويت، حق الاحتجاج، الانتخابات وحق الوصول إلى المناصب في المرافق المختلفة من أجل الممارسة الفعالة لهذه الحقوق (عالم، ١٩٩٩: ٢٩٨). ومن وجهة النظر الإسلامية، العدالة الاجتماعية هي الهدف والهم الأكبر بعد التوحيد في المجتمع، وقد قدم هذا الدين العظيم أداءً دقيقًا ومبهرًا سواء في مجال النظريات أو في مجال عمل وتطبيق رسول الله(ص) والأئمة المعصومين(ع)، عندما تصدوا للحكومة. وفي مجال الديمقراطية الإسلامية، بما أن الإسلام مزود بأقوى العوامل التربوية مثل النماذج الموضوعية الكاملة للأخلاق الحميدة والتحفيز والتحريض على تطهير النفس وتحسين الذات وتقوية العقل والحكمة والضمير الداخلي ويوم القيامة وغيرها من العوامل المؤثرة كمصادر الوحي البليغة فما زلت الأقدام ولا ضاعت الأقلام في طريق إقامة العدل وإشاعته(مشكاة، ٢٠٠٣: ٤١١-٤١١)

الشرعية والحق في إبداء الرأي والمشاركة :

على ما صرح به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن مشاركة جميع الناس - رجالاً ونساءً -، سواء بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات التي تمثل رغباتهم، المهم أنه مشاركتهم في صنع القرار يعتبر واجبا. ومثل هذه المشاركة الواسعة القائمة على حرية التجمع وحرية التعبير، فضلاً عن بناء القدرة على المشاركة سوف تكون بناءة(John Graham and Others, 2003, p3). تنوع الظروف البيئية ومناهج المفكرين أدى إلى ظهور تعريفات مختلفة لـ "المشاركة السياسية". وقد عرف مؤلفو الثقافة الاجتماعية «المشاركة السياسية» بأنها المشاركة في العمليات السياسية التي تؤدي إلى اختيار القادة السياسيين وتحديد السياسة العامة أو التأثير عليها(نيكولاس أبركراسي وآخرون، ١٩٩٧). كما يعرّف مايكل راش المشاركة السياسية بأنها انخراط الشخص في مستويات مختلفة من النشاط في النظام السياسي، من عدم الانخراط إلى تولي منصب سياسي رسمي. وبالنظر إلى التمييز بين المقاربات الأساسية الثلاثة للنخبوية والتعددية والماركسية في علم الاجتماع السياسي، فقد أسند ثلاثة معانٍ متميزة لـ "المشاركة السياسية"، بينما في نظرية النخب تقتصر المشاركة السياسية

بشكل أكبر على "النخبة" ومن الجماهير يتم تقديمها بصورة سلبية وأدوات أيادي النخبة؛ وفي نظرية التعددية تعتبر المشاركة السياسية "مفتاح السلوك السياسي" نظرا لتأثيرها في تحديد السياسات وتوزيع السلطات، كما تعني المشاركة السياسية في المنهج الماركسي «وعي الطبقات بأوضاعها»، وهو ما يؤدي في النهاية إلى "تسييسهم"(Rush, 1992).

ومن منظور القرآن الكريم ففي الآية الكريمة: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» (البقرة: ٢٥٦) نجد أن الله تعالى لا يسمح بالإكراه أو الإجبار في أمر مهم مثل قبول الدين أو عدم قبوله، ويعطي السلطة الكاملة للإنسان في الاختيار أن يقيسوا حسب طريق الرشد والسعادة أو المسار الغي والضلالة ويختاروا ما هو أنسب، وهذا المبدأ مهم أيضاً في الحوكمة والحكم. ووفقاً لهذه الآية، فإنه لا يمكن توجيه الإنسان في اتجاه معين عن طريق الإكراه والإجبار. وفي الحقيقة فإن طاعة الإنسان تقوم على تقواه الفردي، أي أنه لا يمكن للإنسان أن تحركه عوامل خارجية في اتجاه معين، ولا بد للحكومة من تهيئة بيئة للغليان الداخلي للإنسان؛ ولذلك فالحوكمة من منظور الإسلام ونظراً لتقدير الفرد يحاول بناء البيئة المعيشية للفرد لجعله يتبع الإسلام. وفي نفس الوقت الذي يتمتع فيه الإنسان بإرادة حرة، عليه أن يختار أحد الطرق والمسارات الصالحة أو السيئة ليطيعها أو يتبعها. ولذلك أورد الله تعالى في القرآن صفات المطيعين والمطاعين لهذا الغرض من أجل تشكيل نظام الطاعة الإلهية والحوكمة الإسلامية" (إمامي، ٢٠٢١: ٣١ و٣٢).

ومع أن نبي الإسلام (ص) معصوم بطبيعته، ومنزه عن الأخطاء والهفوات، إلا أنه أخذ النصائح والمشورة من غيره في مناسبات عديدة في التاريخ وعمل بها أيضا. التشاور يعني تحقيق الجانب الشعبي في الحكم. وفي الآية الكريمة: «...فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ اسْتَغْفِرْ لَهُم وَشاوِرهُم فِي الأَمرِ فَإِذا عَزَمتَ فَتَوَكَّل عَلَى اللَّه...» (آل عمران: ١٥٩) التي تتبع مبدأ المودة والتسامح والمداراة في الحكم وتشير إلى عواقب عدم الرفق والود وتشير في ضوء ذلك إلى تفكك الحكومة، ينصحهم بالصفح عن أخطائهم والاستغفار لهم من الله، ويأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستشير الناس والمواطنين. إن استخدام كلمة «الأمر» المرادفة لـ «الشأن» التي تعني في الأدب العربي الأعمال العظيمة والأساسية (الزبيدي، ٢٠٠١: ٣٢/٦) ومن نفس جذر الكلمة ""الإمرة والإمارة"" تعني أيضاً الولاية والحكومة (ابن منظور، ١٩٩٣: ٤/ ٣١). توصل بعض الباحثين أخيرا وبعد دراسة استخدام نفس اللفظ والجذر في القرآن الكريم ودراسة آراء الكتاب والمفسرين، إلى أن كلمة «أمر» تعني «نظام قيادة أو خطة استراتيجية أو برمجيات إرشادية لتحقيق أهداف الخلقة» (فتوت ونوري أفشان، ٢٠٢١: ٥٦).

وعند العلامة الطباطبائي فإن جملة: «وَ شاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ» التي عُطفَت مسألة العفو والمغفرة، شاهدة على أن هذين الأمرين: أي «العفو» و«المغفرة» كانا في إطار الولاية وإدارة وتدبير الشؤون العامة، لأن مثل هذه الأمور هي التي تتم فيها المشاورة معهم، ولكن الأحكام الإلهية لامشورة فيها، فالعفو والمغفرة أيضا في نفس شؤون المجتمع الإدارية (الطباطبائي، ١٩٩٦: ٤/ ٥٧) حسب أصول الشيعة فإن مبدأ الولاية سواء في مرتبة الإنشاء أو في مرتبة التطبيق والتحقيق يعتمد على التنصيب الإلهي، لكن جواز تطبيقه يعتمد على تهيئة السياقات الاجتماعية وتمهيد البيئة واستقبالها من قِبل الشعب والعامة(جعفر بيشه فرد، ٢٠٠٠: ٤٧-٨٧). بمعنى آخر، المشاركة تعني أن يهتم أفراد المجتمع ببعضهم البعض، أو يساعدون بعضهم بعضًا بما لديهم، أو يكون لديهم إجماع ويتخذون قرارًا موحدا؛ وسواء كان هذا القرار إيجابيا أم سلبيا (علوان ناصح ، ١٩٩٤: ٢٦).

الكفاءة والفعالية والإنتاجية:

على ما جاء في قاموس الديمقراطية فإن ما تحتاجه الديمقراطيات الجديدة لاكتساب الشرعية هو الكفاءة والفعالية في المجالين الاقتصادي والحوكمة. إذا تمكنت الديمقراطيات الجديدة من تنظيم التنمية الاقتصادية بطريقة فعّالة، فسوف يكون بوسعها أيضاً أن تتصرف بشكل صحيح على الساحة السياسية. إن المناقشات الدائرة اليوم حول الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الحكومة لا تركز فقط على حدود تدخل الحكومة، بل وتركز أيضاً على قضايا أخرى، مثل كفاءة النخب السياسية، وتشمل الجهاز الإداري في الشؤون الاقتصادية الذي يتأثر بالبيئة الدولية التنافسية وغير الصديقة، وكذلك جودة الخدمات التي يقدمها موظفو الحكومة للمواطنين.(ليبسيت، ٢٠٠٤: ١/ ٣٠). وعلى ما صرح به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سيتم بذل الجهود لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية احتياجات العمليات والمؤسسات (John Graham and Others, 2003, p3). أما «الإنتاجية» فمن الناحية المعجمية والمصطلحية، هي ترجمة للكلمة الإنجليزية «productivity» والتي تعني القوة والقدرة على الإنتاج، وبعبارة أخرى، الإنتاجية هي المعدل الذي ينتج به العامل أو الشركة أو الدولة البضائع بهذا المعدل. لذلك تطلق هذه الكلمة على مدى الإنتاج، مقارنة بالوقت والعمل والتكلفة اللازمة لإنتاجها، وتسمى أيضا بالإنتاجية العالية أو المحسنة أو الإنتاجية المتزايدة (Hornby, 2010, 1204). ومن وجهة نظر الإسلام فللكفاءة أهمية كبيرة كما قال رسول الله(ص): رَحِمَ اللهُ امرَأً عَمِلَ عَمَلاً فَأَتقَنَه (نخبة من العلماء، (ب.ت)، ٩٣) وفي مصدر آخر: «إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا فَلْيُتْقِنْ » (الكليني، ١٩٨٦: ٢٦٣/٣) والإتقان بمعنى الإحكام يعني أن يبادر الإنسان بعمل ويحسن عمله ويوصله إلى حد نهايته.

وفي القرآن الكريم، كلمات مثل "الرشد" و"الصلح" ومشتقات مختلفة من "الحسن" و"حسنًا" تستحضر إلى الأذهان بعض معاني الفعالية والكفاءة. وكما ذكر في معنى «الإحسان» فإن إدماج معانيها الثلاثة يساوي «عمل الخير في صورة حسنة بأحسن وجه ممكن» والرشد يعني الهداية إلى طريق الخير والصلاح (مصطفوي، ٢٠٠٨: ٤/ ١٤٨) و"الرشاد" في آية «اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ» (الغافر: ٣٨) يعني رشداً متتابعاً ومتواصلاً يؤدي إلى هداية الإنسان وقيادته (المرجع نفسه: ١٥٠). وفي الأدبيات الحالية للعلوم السياسية، توازي «الفعالية» مفهوم «الكفاءة». أما بالنسبة للكفاءة فيمكن اعتبارها طريقة إدارة المجتمع والأداء الصحيح لدور الحكومة في هذا الصدد. وعلى هذا فينبغي للحكومة أن تعتني بثلاثة أمور مهمة: ١. التغيير الإيجابي في العقلية بحيث يعتبر الناس والمجتمع أن الحكومة فعالة ٢. ترسيخ وتثبيت مكانتها في المجتمع، ويتعلق جزء منه بخلق السلطة الجغرافية والقانونية، والجزء الآخر هو خلق ورسم العقلانية والمنطق في المجتمع، ٣. إنتاج القدرة وتهيئة البيئة وهذا لايتحقق إلا من خلال التعميم لثقافة المؤسسة المرغوبة والإدارة الصحيحة للأزمات(همايون، ٢٠٠٨) وكل هذه كانت رسالة الإسلام طوال ظهوره حتى يومنا هذا وهناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تؤكد على العقلية وتشجع في التفكير والتدبر والتعقل وتمدح أولي الألباب والتبدل إلى الأحسن والتقدم في الأمور وتَدَرّج نزول الأحكام الإسلامية من السياسيات والفقهيات والاجتماعيات يدل على إحكام الحكومة المحمدية(ص) شيئا فشيئا بشكل استراتيجي. والآيات التي تدعو إلى إحقاق الحق ومكافحة الباطل وتزكية النفس والسعي في جلب محبة الله في الأعمال والسلوك والحث على التشديد على الكفار والترحم بين المؤمنين واجتناب التبذير والإسراف وإعداد القوة قدر المستطاع بأبعادها المختلفة على الكفار من أجل تحذيرهم من مد يدهم أو نظرتهم الطماعة إلى الحكومة الإسلامية وبلدان المسلمين وكل هذه هي المصاديق البارزة لهذا المفهوم الحكومي الصادر عن الإسلام في مصادره الخالدة.

الاستجابة وقبول المسؤولية :

يؤكد جون لوك ، بصفته أبي الليبرالية، على ضرورة الحكم بالالتزام بالرضى الشعبي (راش، ٢٠١٧: ٥٦) و«الإستجابة الاجتماعية» للمنظمات والتي تم تغييرها مؤخرا إلى مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" (Hopkins, 2004: 25) وعلى ما صرح به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فالحكومة وصناع القرار في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولون أمام المجتمع وأصحاب المصلحة. وستكون هذه المسؤولية مختلفة حسب نوع المؤسسة وما إذا كان القرار داخليًا أم خارجيًا(John Graham and Others, 2003, p3). كما أنه يؤكد أنه ستسعى المؤسسات

والعمليات جاهدة لخدمة جميع أصحاب المصلحة في المساءلة والاستجابة (المرجع نفسه) فعلى هذا فمن الواجب أن تستجيب المنظمات لتوقعات المجتمع فيما يتعلق بالتوقعات القانونية والأخلاقية والاجتماعية (ألواني وآخرون، ٢٠١٢ب: ١٩). أما من المنظور الإسلامي فإن إستجابة النظام ستزيد من شرعيته وهذه الشرعية السياسية ترتبط بشكل عام بشرعية النظام السياسي وحقانيتها ، وبالطبع فإن لهذه الشرعية في النظام الإسلامي معنى أوسع من التعريفات الموجودة، وتعرّف الشرعية السياسية بأنها موقف الناس وتأييدهم ورضاهم عن الحكومة. ورغم أن رضى الناس عن الحكومة الإسلامية يعتبر في النظرة الإسلامية جزءا من الشرعية السياسية للحكومة وليس كلها، إلا أنه فقد تم الاهتمام بهذا الرضى في الحكومة الإسلامية، فإذا كانت الحكومة لا تستجيب للرأي العام ولا تستمع إلى الانتقادات المحتملة، سوف تفقد قبولها وشرعيتها تدريجياً. وبطبيعة الحال، فإن الاستجابة على الانتقادات يتطلب الكثير من التسامح والصبر على الرأي المخالف. ويظهر هذا الصبر بكثرة في سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهناك مقولة مشهورة تشير إلى استشارته الناس قبل غزوة أحد (الطبري ٢٠٠٨: ٥٠٢). وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي الشباب، بل وقبله، وهو مخالف لرأيه(ص) وأخلاقه في الاستماع إلى المعارضين والمنتقدين أثناء المباهلة مع نصارى نجران مثال آخر على عظيم تسامحه وصبره(درخشه وموسوى نيا، ٢٠١٨: ٢٣و٢٤).

يقول الله سبحانه: «وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا...» (الإسراء:٣٦). الإنسان مسؤول لأنه يملك أدوات كالعقل والاختيار؛ القوة التي لا تمتلكها الكائنات الأخرى. المسؤولية جامعة لكل الخصائص التي يتمتع بها الإنسان نتيجة لها؛ ولذلك فإن مبدأ قبول المسؤولية أمر طبيعي له جذور في المؤسسة الإنسانية ويرتبط بالالتزام الأولي للإنسان أمام الله: «وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ» (النحل:٩١) وهذا الالتزام بالمسؤولية سيكون بالتأكيد موضع تساؤل: «وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولًا» (الإسراء:٣٤) ليحاسَب الإنسان على الأمانة التي استودعت فيه، نفس الأمانة التي أبت السماء والأرض والجبال أن تقبلها (الأحزاب:٧٢). يمكن أن تغطي الاستجابة وقبول المسؤولية نطاقًا واسعًا؛ من المحاسبة أمام الله تعالى (التكاثر:٨) إلى المحاسبة أمام الناس، وحتى محاسبة الإنسان لجوارحه وأعضاءه (الإسراء:٣٦). كما أن طريق الاستجابة والمحاسبة في التعاليم الإسلامية يبدأ من الداخل (القيامة:٢) بمحاسبة الفرد لنفسه ويستمر باستجابته أمام الآخرين أيضا (الضحى:٩). وفي الحقيقة فإن الإنسان من وجهة نظر الإسلام "كائن مسؤول"، والقيامة هي أحد مبادئ الإسلام التي يجب بموجبها أن يكون الإنسان مسؤولاً عن جميع أفعاله وسلوكياته (عليخاني، ٢٠٠٥: ٥٢). وفي الحوكمة فإنه من أسس الحكم هذه الخصيصة كما

قال علي عليه السلام في رسالته إلى مالک الأشتر: «ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِکَ لاَ بُدَّ لَکَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا: مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِکَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُکَ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْکَ بِمَا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِکَ. وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْم عَمَلَهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْم مَا فِيهِ»(السيد الرضي، ٢٠٢٠: ٤٩٠) وفيها يؤكد الإمام(ع) على أنه هناك بعض الأشياء التي على الحاكم القيام بها بنفسه، بما في ذلك الرد على المسؤولين الحكوميين عندما يكون أمناءه غير قادرين على الإجابة. وأيضا الاستجابة لاحتياجات الناس وقضاياهم في نفس اليوم الذي تصل الحاكم فيه احتياجاتهم ولربما الإجابة تحزن وتضايق زملائه. وعليه أن يقوم بهذا التصرف كل يوم، لأن كل يوم له مهمة خاصة له.

نتائج البحث

الحقيقة أن الحوكمة منذ ظهورها كانت أيديولوجية الغرب المعاصر وحوكمة عصر العولمة، وكان هدفها تعزيز أهداف الغرب لتوحيد العالم على أساس الثقافة وأسلوب حياة الغربيين، وبعبارات أبسط كانت تهدف إلى استعمار الأفكار والتفكيرات والحكم على الدول الضعيفة من قبل الغرب.

من المنظور القرآني فالحوكمة نوع من أنواع الحكم يستطيع الحاكم أو الوالي أو القائد أن يحقق النظام السياسي للحكم من خلال مراعاة مبادئ وقيم الإسلام وأهدافه السامية. بمعنى آخر، الحكام، سواء كان لديهم ولاية وهم قادة المجتمع الإسلامي، أو كان لديهم وكيل ومنشغلون بتقديم الخدمات كمدراء لذلك المجتمع، ففي كلتا الحالتين، يجب عليهم التأدب والتهذيب في المجالات الشخصية والاجتماعية، ومن خلال امتلاك هذه الخصائص، يمكنهم الاستجابة لحاجات الأهداف المرسومة للحوكمة الإسلامية والتي تتجلى في مقوّماتها في اتجاه التقدّم المادي والهداية وسعادة المجتمع نحو الكمال الأخروي (زارعي وآخرون، ٢٠٢١: ٩).

إن الحوكمة ومبادئها في المنهج الإسلامي والمنظور القرآني ترتكز على المبادئ الإلهية للحكم والحوكمة من جهة والاهتمام بدور الناس والتجارب الإنسانية في هذا المجال من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هذه الأمور فإن مقارنة مبادئ الحوكمة ومقوماتها بين النظرة الغربية والنظرة القرآنية وشرح المبادئ المستقلة للحوكمة مستمدا من تعاليم القرآن تبين أن مبادئ الحوكمة الواردة في المواثيق الدولية والمعاهدات الغربية مثل: ١.سيادة القانون ٢.الشفافية، ٣.الاستجابة وقبول المسؤولية ، وحتى ٤. مشاركة الناس في الحكومة كتجارب إنسانية لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية للحكم فحسب، بل تتوافق معها أيضًا ؛ ولكن حدود هذه المبادئ ونطاقها يجب أن تكون مبنية على القواعد الإسلامية المبنية على القرآن والسنة النبوية. على سبيل المثال في المجتمع الإسلامي تَجاهل الشريعة الإسلامية والتخلي عنها على أساس مشاركة الشعب في الحكومة وعلى أساس الرأي العام، أمر غير مسموح به، ولن يكون ذلك في صالح الحكومة بأي حال من الأحوال. ولذلك يجب تحليل مفهوم الحوكمة والحوكمة الجيدة ومبادئها في الإطار القرآني ودراسة إمكانية تطبيقها في المجتمع من هذا المنظور(مفتح، ٢٠١٤: ١٧٠).

وكما يتبين من مقارنة المكونات في الجدول أدناه، فإن نظرية المعرفة في الحكم من المنظور الغربي تختلف جوهريًا عن الحكم من المنظور القرآني. وباختصار يمكن القول: إن الحوكمة من منظور القرآن ترتكز على المعرفة الإسلامية والعقيدة الإلهية التي تقود المجتمع نحو تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية من خلال الديمقراطية. لكن الحوكمة من وجهة النظر الغربية تخطط في إطار العالم المادي وتنظر إلى المستقبل الدنيوي والمادي في تلبية حاجات وشؤون المجتمع.

جدول رقم١: الفرق بين الأساس المعرفي والأيديولوجي لمقوّمات الحوكمة من المنظورين الغربي والقرآني

جدول رقم١: الفرق بين الأساس المعرفي والأيديولوجي لمقوّمات الحوكمة من المنظورين

الفرق بين الأساس المعرفي والأيديولوجي لمقوّمات الحوكمة من المنظورين			
	المقومات	المنظور الغربي	المنظور القرآني
١	سيادة القانون	مادية ومبنية على العقل الجَماعي	إلهية وتوحيدية ومبنية على القرآن والسنة النبوية والعقل والحكمة الجماعية
٢	مكافحة الفساد	الفساد الاقتصادي	الفساد في جميع أبعاده
٣	الشفافية	قانونية وتدفق المعلومات للسلطة الخاصة	قانونية وشعبية وإلهية
٤	التسامح والمداراة	من أجل تحسين العلاقات السياسية والاجتماعية حذارا عن التهمة والقتل	للتضامن من أجل تحقيق أمة موحدة والتقرب من الله في خلافته
٥	العدل والإنصاف	بمعنى المساواة كعامل اقتصادي للرفاهية	على أساس الحكمة كعامل التقدم وتعالي الإنسان وتميّزه
٦	المشاركة	لتمشية الأهداف السياسية للطبقات الخاصة والنموّ الاقتصادي	لتطوير الذات ومحورية الله و تعالي الإنسان وتميزه
٧	الفعالية والإنتاجية	للنمو السياسي والاقتصادي	للإنتاج والعمل والتحسين نحو التعالي والتميز والكمال وإحقاق الحق في العالم
٨	الاستجابة وقبول المسؤولية	أمام الشعب وأصحاب المصلحة والمسؤولين المعنيين	أمام الله والناس(الأمة الإسلامية) وولي الأمر

المصادر

القرآن الكريم

ابن أبي الحديد، (ب.ت)، **شرح نهج البلاغة**، قم : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

ابن شهر آشوب، (٢٠٠٠)، **مناقب آل أبي طالب**، قم : دار علامة للنشر، الطبعة الأولى

ابن منظور محمد ابن مكرم، (١٩٩٣)، **لسان العرب**، بيروت : دار صادر للنشر

ابن‌خلدون، عبدالرحمن (١٩٩٠)، **مقدمة**، ترجمة محمد پروين گنابادي، طهران: شركة علمي و فرهنگي للنشر، الطبعة الأولى.

أرسطا محمدجواد، تقي دشتي و مهدية سادات مستقيمي، (٢٠١٩)، **حكمرانى شايسته از منظر قرآن كريم**، طهران: دار مكث انديشه للنشر، الطبعة الثانية

ألواني سيدمهدي، محمدي حامد، (٢٠١٢)أ، **مبانى مديريت دولتى**، طهران : دار مبعث للنشر.

---------- ، أميري، مقصود و أحمدي، كيومرث، (٢٠١٢)ب، «از اخلاق اجتماعي سازماني تا پاسخگويى اجتماعي سازماني؛ رويكردي جهت استقرار نظام پاسخگويي اجتماعي سازماني در سازمانهاي دولتي ايراني»، **فصلية أخلاق درعلوم و فناورى**، السنة السابعة، رقم ١.

إمامي، سيد مجتبى و جوادي، مجتبى. (٢٠٢١)، «واكاوى مفهوم حكمرانى در پرتو كلمه «اطاعت» در قرآن كريم»، مجلة **امنيت ملي**، ١١(٤٢)، ٤٣-٧٤.

إماميان، سيدمحمدصادق، ذوالفقاري، أميرأحمد و محمدزاده، إحسان (٢٠١٨). «**نظام ملى تنظيم‌گرى، مفهوم تنظيم‌گرى و ارتباط آن با نظام حكمرانى گزارش‌هاى كارشناسى**» (مركز دراسات مجلس الشورى الإسلامي)،٩٦(٢٦): ٢٧–٨١

إيزدبخش، حميد و جوادي، مجتبى. (٢٠٢٠). «مدل حكمرانى در قرآن كريم؛ براساس كليدواژۀ تبعيت». **فصلية تحقيقات بنيادين علوم انسانى**، ٦ (٣) :٢٧-٥٦

بردبار، غلامرضا، ضرابي‌زاده، شيما و صالحي، طاهر. (٢٠١٥)، «**ارائه الگوى حكمرانى خدا مدار**». **فصلية مديريت اسلامى**، ٢٣(٢)، ٩-٤١؛)

بشيريه حسين ، (١٩٩٥)، **دولت عقل ، ١٠ گفتار در فلسفه و جامعه شناسى سياسى**، : طهران علوم نوين للنشر.

تقوى فردود محمدأمين، (٢٠٢٣)، «**بررسى و شناسايى و اولويت بندى مؤلفه هاى حكمرانى اسلامى با رويكرد تمدن‌سازى**»(رسالة الماجستير)، طهران : جامعة الشهيد بهشتي.

جعفرپيشه فرد، مصطفى، (٢٠٠٠)، «**خاستگاه حكومت علوى، الهى يا مردم؟**»، **فصلية حكومت اسلامى (النسخة الخاصة: حكومت علوى)**، السنة الخامسة، رقم ٣، خريف ١٣٧٩

خالقي، علي و آخرون، (٢٠٠٧)، **نظام سياسى در انديشه سياسى شيخ مفيد سيد مرتضى و شيخ طوسي**، طهران : مركز أسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الأولى

الخامنئي السيد على، (٢٠١٣)، الخطابات، خطاب تأريخ: ٢٠١٣/٠٥/٠٦ (https://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=22494)

درخشة، جلال و جبار شجاعی، (٢٠١٥) ، «شاخص‌های حکمرانی خوب در اندیشه و عمل امام علی(ع)»، **فصلية پژوهش‌های علم و دین**، ربیع وصیف ١٣٩۴، رقم ١١، صص١٧تا٣۶.

---------- و موسوی‌نیا، سیدمهدی. (٢٠١٨). «مؤلفه‌های حکمرانی شایسته در سیرهٔ حکومتی پیامبر اسلام(ص)». **فصلية پژوهش‌های علم و دین**، ٩(١)، ١-٢٨

ديلمي حسن بن محمد، (١٩٩٢)، **إرشاد القلوب**، ج١، قم: دارالشريف الرضي للنشر

راش، مایکل(١٩٩٨)، **جامعه و سیاست: مقدمه‌ای بر جامعه شناسی سیاسی**، ترجمة منوچهر صبوري، طهران: سازمان مطالعه و تدوین کتب علوم انسانی دانشگاه‌ها، مرکز دراسة و توسیع العلوم الإنسانية.

الراغب الإصفهاني، (١٩٨٣)، **المفردات في غريب القرآن** ، الكتاب للنشر، الطبعة الثانية

ربيعي علي، (٢٠٠۴) ، زنده باد فساد، جامعه شناسی سیاسی فساد در دولتهای جهان سوم، طهران : **منشورات وزارة الثقافة والارشاد الاسلامی**، ط١

زارعي، مجتبى و آرائي، وحيد. (٢٠٢١). «واکاوی و نقد الگوی حکمرانی خوب؛ تبیین شاخص های حکمرانی اسلامی مبتنی بر قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران»، **فصلية علمية: پژوهش های انقلاب اسلامی**، ١٠(٢)، ٧-٢٥. doi: 20.1001.1.23222573.1400.10.2.1.3

زارعي، محمد حسين، (٢٠٠۴)، «**حکمرانی خوب حاکمیت و حکومت در ایران**»، مجلة البحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة الشهيد بهشتي، العدد ۴٠، ١٣٨٣ش.

الزبيدي المرتضى، (٢٠٠١)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دارالهداية للنشر.

زركري نجاد، غلامحسین (١٩٩٩)، **تاریخ صدر اسلام (عصر نبوت)**، طهران: سازمان مطالعه و تدوین کتب علوم انسانی دانشگاه‌ها (سمت)، مرکز دراسة و توسیع العلوم الإنسانية.

السيد الرضي أبوالحسن محمد، (٢٠٢٠)، **تحقيق السيد هاشم الميلاني**، نهج البلاغة ، العراق : دارالمخطوطات العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، الطبعة الثالثة

سيدباقري، سيد كاظم (٢٠٠۵)، «نگرشی به مؤلفه‌هاي فلسفة تاريخ ابن‌خلدون و نسبت‌سنجي آن با عقلانيت جديد»، **فصلية روش‌شناسي علوم انساني**، ربيع ١٣٨۴،رقم ۴٢،صص ٧٠-٩۶،

شریعت فرشاد, (٢٠٠٣)، «**تحول جامعه مدنی در اندیشه سیاسی غرب**، لاک؛ نامه‌های تساهل و حکومت مدنی» اطلاعات سیاسی- اقتصادی، رقم ١٨٩- ١٩٠

شعبان‌نیا منصور، مهدي و شعبان‌نیا منصور، محمدجواد (٢٠١۵). «**واکاوی اعتدال در حکمرانی مطلوب و آموزه های قرآن کریم**». المؤتمر الوطني «گفتمان اعتدال»، ٢۴-٢۵ آذر ١٣٩۴، جامعة إيلام، الطبعة الأولى

الطباطبايي، محمدحسين، (١٩٩٦)، **الميزان في تفسير القرآن**، قم: منشورات دفتر انتشارات اسلامي جامعه مدرسين حوزه علميه قم، الطبعة الخامسة.

الطبري، محمدبن جرير(٢٠٠٨)، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، بيروت: دار التراث، الطبعة الثانية.

عالم، عبدالرحمن، (١٩٩٩)، **بنيادهاى علم سياست**، طهران: دار ني للنشر ، الطبعة الخامسة.

علوان ناصح ، عبدالله، (١٩٩٤)، **همكارى هاى اجتماعى در اسلام**، ترجمة محمدصالح سعيدى، طهران: دار إحسان للنشر، الطبعة الأولى.

عليخاني، علي أكبر، (٢٠٠٥) ، «**نحوه پاسخگويي در حقوق اساسي نظام جمهوري اسلامي ايران** »، طهران: فصلية جامعة الإمام الصادق(ع) البحوثية، رقم ٢٦.

فتوت حامد ونوري أفشان مهدى، (٢٠١٩)، **با قرآن تا رستاخيز**، قم : دارالعلم للنشر، الطبعة الأولى.

الكليني محمد ابن يعقوب إسحاق، (١٩٨٦)، **الكافي**(ط إسلامية)، طهران: دار الكتب الاسلامية، الطبعة الرابعة.

ليبسيت سيمور مارتين ، (٢٠٠٤)، **موسوعة الديمقراطية**(The incyclopedia of democracy)، ترجمة كامران فاني و نورالله مرادي، طهران: وزارة الخارجية الإيرانية، الطبعة الأولى.

المجلسي، محمدباقر، (١٩٨٢)، **بحار الأنوار**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

مشكات،محمد، (٢٠٠٣)، «مبانى و مؤلفه هاي مردم سالاري دينى»، **مجلة پژوهش نامه انقلاب اسلامى**،خريف وصيف ١٣٨٢ ،رقم ٩ و ١٠ ،ص ٣٩١

مصطفوي حسن، (٢٠٠٨)، **التحقيق فى كلمات القرآن الكريم**، بيروت: دارالكتب العلمية، الطبعة الثالثة

معرفت، محمد هادي، (١٩٩٨)، **ولايت فقيه**، : قم: موسسة تمهيد الثقافية للنشر، الطبعة الثالثة.

مفتح، محمد هادي، قاسمي، غلامعلي، و كردنژاد، نسرين. (٢٠١٥). «امكان سنجى اجراى نظريه حكمرانى خوب در جوامع اسلامى با تاكيد بر جمهورى اسلامى ايران»، **مجلة پژوهش تطبيقى حقوق اسلام و غرب**، ٢(٢)، ١٥١-١٧٨.

المفيد، محمد بن نعمان، (١٩٩٢)، **مجموعه آثار مفيد**، المسايل الجاروريه، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.

مكارم الشيرازي، ناصر و آخرون،(١٩٤٤)، **پيام قرآن**، ج ١٠، قم: مدرسه الإمام علي بن ابي طالب(عليه السلام)، الطبعة الأولى.

ملک زاده، محمد(٢٠٠٦)، **سيره سياسى معصومان درعصر حاكميت**، طهران: دار كانون انديشه جوان للنشر.

منوّريان عباس ، (٢٠٠٠)، «از دولت خوب تا حكومت‌دارى خوب»،**فصلية مديريت دولتى**، رقم ٤٩-٤٨.

موسوي، سيد زين العابدين؛ آقايي جنت مكان، حسين؛ نوروزي، نورمحمد (٢٠١٨) ،«**نقش اخلاق اسلامی درحکمرانی مطلوب، پژوهش های اخلاق**»، السنة الثامنة، رقم ٤، ص٢٣٣-٢٠٣

ميرأحمدي منصور، (٢٠٢٢) ، **سياست وحكمراني**، طهران: منشورات جامعة الشهيد بهشتي، الطبعة الأولى.

نخبة من العلماء، (ب.ت)، مسائل علي بن جعفر و مستدركاتها، علي بن جعفر (عليه السلام)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم: الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام

نقيبي مفرد حسام ، (٢٠١٠)،**حکمرانی مطلوب در پرتو جهانی شدن حقوق بشر**، طهران: منشورات مؤسسه مطالعات و پژوهشهای شهر دانش، الطبعة الأولى.

نهادي، هادي، و سياهكالي مرادي، جواد. (٢٠٢١). «بررسی شاخص‌های حکمرانی خوب و حکمرانی شایسته از منظر نهج البلاغه». **فصلية حكمراني متعالی التخصصية**، ٢(٢)، ١١٤-١٣٩

النيسابوري مسلم (ب.ت)، **صحيح مسلم**، ج ٤، بيروت: دارالفكر، الطبعة الأولى

نيكولاس آبركراسي، (١٩٩٧) ، **فرهنگ جامعه شناسی**، ترجمة حسن پويان، طهران: منشورات چاپخش، الطبعة الأولى.

هداوند مهدي ،(٢٠٠٥) ،«حكمراني خوب، توسعه و حقوق بشر»،**مجلة حقوق اساسی**، السنة ٣، الرقم٤

همايون مصباح، سيد حسين، (٢٠٠٨)، «**شاخصه ها و راهکارهای کارآمدی دولت در جامعه نبوی**»، مجلة پژوهشهای اجتماعی اسلامی، رقم ٧٢، مهر و آبان ١٣٨٧، ١٥٣-١٩٢

هيل مايكل و هيوپ پيتر، (٢٠٢٠)، **اجرای خط مشی عمومی**(حكمراني در نظريه وعمل) ترجمة، جواد معدني و نيما خدائي، طهران: دار آذين مهر للنشر، الطبعة الثالثة.

Hopkins, Michael., (2004). "corporate social responsibility: an issues paper. International Labour Office". Geneva Working Paper, No. 27.

Hornby, 2010, Oxford advanced learner's Dictionary, Oxford University.

Hufty, M. (2011). Investigating policy processes: the governance analytical framework (GAF). Research for sustainable development: Foundations, experiences, and perspectives, 403–424.

John Graham and Others, (2003), "Principles for Good Governance in the 21st Century", Policy Brief, No: 15.(٢٠٠٣) ,

Michael Rush,(1992) ,Politics and Society: an Introduction to Political Sociology, (New York: Prentice Hall.

Rod Hague, Martin Harrow, John McCormick,(2016), Comparative Government and Politics. An Introduction, London, Palgrave.

World Bank,(1994) Governance, the World Bank's Experience, (Washington D.C: Worls Bank,1994)